



بيروت في 25 نيسان 2018

حذر رئيس نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء في لبنان المهندس مارون الحلو من افلاس عدد كبير من شركات المقاولات بسبب عدم قيام الدولة بدفع مستحققاتها المزمنة المتوجبة عليها.

وقال الحلو في بيان اليوم ان هذه المستحقات تبلغ 130 مليار ليرة لدى وزارة الأشغال العامة والنقل، ولم يتم إدراجها في الموازنة على الرغم من الاتفاق مع رئيس لجنة المال والموازنة النائب ابراهيم كنعان ووزير الأشغال العامة والنقل يوسف فنيانوس، مشيراً الى أن المستحقات تنقسم الى قسمين: 100 مليار ليرة فروقات اسعار استناداً الى قرار الستين المطبق في جميع إدارات الدولة، أما الـ30 مليارا المتبقية فهي مصالحات مع متعهدين متفق عليها والبالغة 14 مليار ليرة لبنانية، ومستحقات الـ P I U ( Program Implementation Unit ) المجمدة منذ عشر سنوات وقيمتها 16 مليار ليرة.

ولفت الحلو الى أنه بما أن هذه المستحقات تعود الى شركات، متوسطة وصغيرة، لا تتمتع بقدرة مالية كبيرة، فهي معرضة للإفلاس بسبب عدم تسديدها، مؤكداً أن "قطاع المقاولات، هو أساسي في عملية الاعمار والبناء وتطوير البنية التحتية في لبنان".

وبعدما أشاد بالنجاح الباهر الذي حققه مؤتمر "سيدير"، لفت الحلو الى ان شركات المقاولات ستلعب دوراً أساسياً في تنفيذ المشاريع المطروحة، لذلك لا بد من دفع مستحققاتها لتمكين شركاتنا من الاستعداد جيداً للدخول في المناقصات وبالتالي تجهيز نفسها لتنفيذ المشاريع.

واقترح الحلو في هذا الاطار، ان تقوم الحكومة في اجتماعها يوم غد الخميس باستصدار قرارات ادارية طارئة بالنسبة الى مستحقات المقاولين، إمَّا بإعادة برمجتها وجدولتها، أو من خلال دفع سندات خزينة لهم، آخذين بعين الإعتبار ضرورة تمديد مهل التسليم النهائي وإعفائهم من الغرامات المالية والجزاءات الادارية في حال إستحقاقها، حماية لقطاع المقاولات الذي يضم 1600 شركة مسجلة في نقابة المقاولين **600 منها تعمل**، ودفاعا عن حقوق المقاولين والتجار والعمال ومساهمة في نمو الاقتصاد".

وجدد الحلو تأكيده على ضرورة تسريع تطبيق مرسوم التصنيف للمتعهدين، وتسريع إقرار مرسوم تنظيم مزوالة مهنة المقاوله والعمل على إقرار دفتر الشروط والاحكام العامة الحديث والموجود في مجلس النواب منذ فترة طويلة مما يخلق توازنا بين صاحب العمل والمقاول والاستشاري.